

وجاله الحق ولا يصح القول الاستناد لان الشيء ثبت اولاً في كماله ثم سنده ولا يمكن
لثبوت العقب في حال المات لعدم الحملية ولف سند ولنا ان الله به عند معاوية
بين العاقدين ولا يفسخ موت احد العاقدين هو المولى ينبغي ان لا يفسخ ايضا
موت الاخر وهو المات والجامع بينهما الحاجة الى بقا الله به لان كل واحد منهما
ثبت له حق بعقد الله به بعرض ان يصير حصه لان المولى ثبت له حق في البدل
بعرض ان يصير ذلك الحق حصه عند التقضي المات ثبت له حق العقب على وجه
يصير ذلك حصه عند الاداء ثم قبض خلف المولى يجعل قبض نفسه ويجعل المولى
معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته كحاجته لذلك جعل اذا خلف المات كاداه
ويجعل معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته كحاجته بل هنا اول لان الله به شرعت
نظر المات وبقا به حتى ماتت الله به لازمه من جانب المولى بحيث لا يقدر على
البيع وشرعت غرامة في جانب المات حتى تقدر على الفسخ يتغير بينه فلما وجب
ايقاد الله به كحاجه المولى فلان يجب ابقاؤها كحاجه المات اولى بحققه ان الاجماع
انعقد على جعل المولى معقفاً بعد موته ولم يفسخ الله به موته فان ذلك دليل
على جعل المات معقفاً بعد موته بالطريق الاولى لان الاعمال فعل وكونه معقفاً وصفت
وليس نفع الموت في الانفال ولا في الصفات ولان من شرط لونه معقفاً ان يكون
ومن شرط لونه معقفاً ان يكون مملوكاً والموت انفي للملكية وانفي لونه
معقفاً من لونه معقفاً الا ترى ان الاجادات توصف بالمملوك ولا توصف بالمالك
فاذا جعل المولى معقفاً بعد الموت كان جعل المات معقفاً بالطريق الاولى وقد حصل
الاستغناء بهذا البيان عن التردد الذي اورداه الحنفية في طريق صار المولى معقفاً
بتلك الطريق صار المات معقفاً ولم يزل المولى بعد رجحاً فنقول كذلك
المات بعد رجحان لوفال المولى صار معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته فنقول

كأن

دلت المات صار معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته وانه شرط لونه معقفاً هو القبض ولم
يوجد القبض الا بعد الموت ومع هذا جعل معقفاً قبل ذلك وكذلك هنا شرط لونه
معقفاً الاداء ولم يوجد الا بعد الموت فجعل معقفاً قبل الموت والقبض منه ان عقب
المات معقفاً بشرط الاداء والمعلق بالشرط لا يثبت بل وجود الشرط وانما ثبت بعد
وجود الشرط ولان اذا وجد الشرط انقض العقب وصار المعلق سبباً لثبوت
الحكم سابقاً على السبب لان الاسباب اعلام على الاحكام في الحنفية ويجوز ان يكون
الشيء علماً على شيء بعده او قبله كما اذا قال لا خراج عليك عن ابي الفدك
اعتقت ثب الملك مقتضاً سابقاً على قوله اعتقت وهو المقضي الملك ثبت جهله
اعتقت لان مقتضى حكم المقضي ولا يوجد الملك تام بوجود قوله اعتقت ومع
هذا ثبت سابقاً على قوله اعتقت فذلك ثبت لونه معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته
بالاداء بعد الموت واقرت من هذا ان يكون المولى معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته علق
بالقبض بعد الموت والقبض مقصور على ما بعد الموت ومع هذا جعل معقفاً قبل الموت
وذلك لونه معقفاً في خرجه من اجزاء حيوته معقفاً بالاداء المقصور على ما بعد
الموت فجعل معقفاً في ذلك الخراج الا ان الاصل ان يكون الحكم بعد السبب
ولان يجوز ترك الاصل اساس الضرورة وقد مشت الضرورة هنا لان المات
يحتاج الى ان يصير ماله من الحق ضرورية حقيقة بان يعقب بعقبه اولاده ويخلص
السببه ويقضي مهاد يونه كالحائله بينه وبين حاجته ويخلص اولاده من مده له الرق
ان المولى يحتاج الى الحصول الثواب بالاغتياق فقدم الحكم منه للحاجه فلما هنا
فان قلت قلنا ان المولى يحتاج الى بقا العقد بعد الموت ولان لا تسلن المات
يحتاج الى بقا العقد بعد الموت لان معصوده من العقد يحصل العقب وخلاصه
عند الرق والملك بعد الموت يتسبى الملك والرق فلا حاجة الى بقا العقد

Copyrighted material